



الرافعي أحدهما وهو القول الذي جزم به الشيخ أبو حامد
والشيخ أبو إسحاق وهو الصحيح عند الرافعي في المجرى
فيه بالأظهر وكذا النووي في المذهب وزيد الروضة الجواز
لأن لهم قصد وأراد في الجملة قال الرافعي في الشرح الكبير وأظن
عند الإمام وجماعه التخيير لأن قصدهم ما بعد ولو ضحى
ببشاه فوجد في بطنها جنينا فهل يكون حكمه في الأكل والتصدق
كاملة أم لا قال النووي في الروضة وشرح المذهب إنه يجوز
أكل جميعه على الأصح وإن يتصدق ببعضها وجوباً على الأصح
والأفضل عدم الأكل لأنها يترك بالكلمة **القاعدة السابعة**
جميع حيوانات البحر لا يسن ذبحها **الأي مسئلة** وهي ما إذا
كانت السمكة كبيرة يطول بقاؤها في البر يسن ذبحها ولو لم يكن
كذلك في الروضة **القاعدة الثامنة** ما اصطاده الكلب الملعوم
كان ملكاً له **الأي مسئلة** وهي ما استرسل الكلب بنفسه وسك
صيداً تأخذه اجنبى غير صاحبه ملكه على الصحيح كما لو
فرخ طائراً في شجرة غيره **القاعدة التاسعة** من أدرك شيئاً من
صيد البر وفيه حياة مستقره ثم مات كان ميتاً **الأي مسائل**
منها إن عنتع مما فيه من بقية قوة حتى يموت حل **ومنها** إن
يشغل بأخذ الأله حتى يموت **ومنها** إن لا يجد من الزمان ما
يأمكن الذبح فيه وهذا بخلاف ما لو كان معه اله الذبح
أوضاعاً التته ولو نشب في العجد لم يمكن حتى مات فهو
حرام على الصحيح من الروضة ولو عتقت التته ولم يقدر
ولم يقدر على أخذها حتى مات حرم على الأصح **القاعدة**
التاسعة طيور ما إذا أصابه السموم ومات فيه حلال **الأي**
مسئلة وهي ما رماه في غير الماء الرمي توفيق في المفاهات فيه
حرم في الأصح الوجهين خلافاً للجويني ويستثنى ما إذا كان
الرمي في البحر والطيور في هو البحر حل ولورمي في ظلمة ليصيب
صيداً فاصاب لم يحل في الأصح لأوجم بخلاف ما إذا احسن

بغيره

بصيد

بصيد في ظلمة أو من وري حجاب من ماء فاصاب حل ولورمي
بشخصاً يعتقد جوازاً فهو صيداً لم يحل على الأصح ولورمي
صيداً أو خنزيراً فاصاب صيداً غيرهما حل في الأصح الوجهين
ولورمي صيداً فغاب ثم وجد ميتاً في ماء دون ثلثين حكمه
بحرمة الصيد وبطهران الماء أعطى لكل أصل حقيقة بخلاف
ما إذا جرحه جرحاً لم يقتل ثم غاب عنه فوجد ميتاً
وليس عليه جراح أخرى قال الرافعي في الحل قولاً لا يحكمها
عند البغوي الحل لكن أصحابنا العراقيون وغيرهم مالوا إلى
الفتوح جرح التحريم وتبعه النووي في منهاجهم وقال في الروضة
من زيادته الحل الأصح دليله كما صحح الغزالي في الأحياء بينت
في التحريم متى ولو غاب العمد أو جنينا على سببه زكاة القطر
عنه لأن الأصل بقاؤه ولو اعتقه لم يكن لعدم براه ذمته
ببقيين ولو طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم أقر بانقضائه
وانكرب فله إلا أن يتزوج باختها ويلزمه نفقتها حتى
يقرب بانقضائه قال الطبري سمعت بعض اصحابنا يقول
نص عليه الشافعي في الأمل **القاعدة العاشرة** كل طيور الماء
حلال الأكل **الأي مسئلتين** أحدهما الملقق لا يجوز أكله على
الأصح من الروضة **المسئلة الثانية** الطير الأبيض منه قال
الصيمر لا يحل أكله ولورمي الطائر الذي يهوى البحر وهو في
سفينته ولم يته الرمي إلى حركة مذبح ووقع في البحر
حل وفي بر فلا خلافاً للجويني ومات بسبب بيعه ومحملاً
حرم **القاعدة الحادية عشر** لا يجوز أكل شيء من الحشرات
الأي مسائل **منها** إن اليربوع يجوز أكله **ومنها** الأرب
والضب **ومنها** أم جبين حلال على الأصح من الروضة
ومنها القنفذ كذلك على الأصح **القاعدة الثانية عشر**
من سافر وجهه المروج جازله أكل الميتة **الأي مسئلة**
وهي ما إذا كان المسافر عاصياً بسفه لم تجز له أن يأكل